الاستفسارات والفتاوى

يجيب عنها اساتذة الفقه الاسلامى والعلماء المثقفون

☆☆☆

قام الاستاذ صبرى فى تحقيق فتوى و نشرتها مجلة المجتمع الكويتى ' وحيث ان الفتوى نافعة فى الظروف الباكستانية فى نفس الامر يعنى رفع اسعار الوقود فنقدمها لكم بعد تعديل بسيط :

السوال : ما حكم رفع السعر البنزين من قبل الحكومات والدول ؟وهل يجوز للدولة رفع اسعار السلع كيف شاء ت ام ان الامر يحتاج الى ضبط ففهى تعود اليه الدولة قبل فعلها ؟

الجواب : يكاد الفقهاء قديما وحديثا يتفقون على ان الاصل هو عدم التسعير لقول النبى ﷺ ان الله تعالى هو القابض الباسط المسعر. و لكنهم تفقوا ايضا على انه يجوز للدولة ان تتدخل بالتسعير ان استغل التجار الاسعار' وهذا من باب السياسة الشرعية للحفاظ على الاسعار فى السوق ومنع الاحتكار. ولكن الذى لم يقبله الفقهاء هو ان تكون الدولة هى التى تشعل الاسعار بغير حاجة.

طرحنا هذه الاسئلة على بعض العلماء فها هى الاجابة:

يرى الدكتور محمد الدسوقى استاذ الشريعة ب قطر سابقا ان الحاكم مسؤول عن الامة وانه من الواجب عليه ان يوفر لها حاجاتها الاساسية وان يعين الناس على العيش الكريم . والا يرفع الاسعار الا بمراجعة اهل الاختصاص من الاقتصاديين وان هذا لا يكون الا للضرورة الملحة.

وراي الدكتور الدسوقى حرمة فيما تقوم به بعض الدول من رفع اسعار السولار / البنزين لان هذا لن يؤثر على الاغنياء وانما سيؤثر على الفقراء

وان هذا السبب لهم حرجا اقتصاديا كبيرا والاصل ان الحرج مرفوع فى الشريعة .الا ان الدكتور الدسوقى راي ان اختلاف الاسعار يجب ان يختلف من بلد لاخر حسب الطاقة الاقتصادية لكل بلد على ان يتقى المسؤلون ربهم فى شعوبهم .

وقال الدكتور احمد طه ريان عضو مجمع الفقهاء بامريكا الشمالية رفع الاسعار لا يكون الا بالضرورة فان كانت هناك ضرورة للرفع فلا باس به اما ان كان هناك ضرر على الافراد فلايجوز للحكومات رفع الاسعار .

وقال الدكتور عبدالبارى الزمزمى من علماء المغرب ' انه من الواجب على السلطات ان تقوم بواجبها وان تحفظ الناس من احتكار السلع والتحكم فيها .ويرى ان التجار اذا رفعوا السعر وتعدوا حدود العرف واضروا بالسوق ووقع الغلاء الفاحش ' فعند ذلک يشرع للسلطة ان تتدخل بتحديد السعر وفرض الثمن المقبول فى السوق صيانة لحقوق الناس ودفعا للضرر الواقع عليهم من جشع التجار.

وقال الدكتور محمد رافت عثمان باشا عضو مجمع البحوث الاسلامية ان رفع الدولة لسعر سلعة اساسية تؤثر فى حياة الناس يدخل فى درجة الكرهة الشرعية لانه من المطلوب ان توفر الدولة للمواطن العادى كل ما يحتاج اليه ' دون ارهاق مالى له' وينطبق ذلک على كل شئى يمس حاجة المواطن ' فلا تقوم الدولة مثلا بزيادة اسعار البنزين ' بحجة ان اصحاب السيارات ومستخدمى البنزين من اصحاب الدخول التى يجب ان تتحمل اعباء زائدة فهذه حجة واهية لان السيارة اصبحت لصاحب الدخل المتوسط ايضا' كما ان اثر رفع اسعار البنزين سيترتب عليه رفع فى الاسعار الاخرى ' لان البنزين يدخل فى كثير من الامور منها الزراعة والصناعة .

کیا آپ کو معلوم ہے کہ: ☆ قانونِ شریعت ہی کا دوسرا نام فقہِ اسلامی ہے ☆

ویری الدکتور حسین شحاتة الاستاذ بجامعة الازهر الشریف ' ان رفع اسعار الوقود سیکون له اثر علی ارتفاع اسعار جمیع السلع ما یوقع الناس فی حرج شدید ' لانه یؤثر فی السلع الاساسیة لهم وان هذا الرفع یخفض من قیمة الرواتب الحقیقیة للمؤظفین ' وفی هذا ضرر شدید علی اغلبیة الموظفین وانه من الواجب شرعا علی الحکومات ان تدعم اسعار الوقود' لانه من الامور الاساسیة فی حیاة الناس .

ویبدو ان الامر لایقف عند حد السولار' فهناک سلع اساسیة تتدخل الدولة برفع اسعارها لتتربح من جمهورها ویدلا من ان تقوم الدولة بتحسین المعیشة اضحت تتکسب من الجماهیر وهذایعنی ان هناک امورا معکوسة یجب ان ینتبه لها الجمیع وعلی راسهم الفقهاء وان یقدموا النصح للحکومات بان تسعی فی خدمة الشعوب ولیس العکس .

ووالله اعلم واتم .....

لبیك اللهم لبیك.....

حج وعمرہ وزیارات کے مشتاقین کے لئے

کاروانِ مشتاق

تمام تر سہولتوں کے ساتھ مناسب ترین ریٹ پر ہر طرح کے پیکیج دستیاب ہیں۔

رابطہ

ڈاکٹر نور احمد شاہتاز ------ 0333-2376985

مولانا محمد صحبت خان کوہاٹی ----- 0300-2429164

کراچی آفس: نزد بلیو ربن بیکری بابری چوک گرومندر کراچی۔

لاہور: ہمایوں منزل فیروز پور روڈ نزد ڈائیو بس اسٹینڈ کلمہ چوک لاہور۔